الاستراتيجيات الحكومية لمكافحة ظاهرة المخدرات في العراق

م.د. ورقاء محمد رحيم
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: التشريعات، المخدرات. العراق

الملخص:

تعد مكافحة المخدرات في العراق من القضايا المهمة التي تواجه الحكومة والمجتمع بشكل عام، فعلى الرغم من ان العراق كان من بين الدول الخالية من ظاهرة انتشار المخدرات الا انه اصبح في مقدمة الدول العربية من حيث التعاطي والمتاجرة بالمخدرات بسبب الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي مر بها العراق لاسيما بعد عام 2003 ، وتؤثر المخدرات تعاطياً وتجارةً على الاستقرار المجتمعي والاقتصادي والسياسي والأمني ، ويتطلب هذه المشكلة التدخل الفعال من قبل الجهات المعنية للحد من ظاهرة انتشارها في المجتمع العراقي .

المقدمة

تعد مشكلة تعاطي المخدرات والادمان عليها من المشكلات الاجتماعية التي تواجه جميع المجتمعات المعاصرة المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء، وذلك لأنها تعد مصدر قلق وتهديد لأمنها وسلامتها واستقرارها نتيجة الاثار السلبية التي تترتب عن تعاطيها سواء بالنسبة للمدمن او المتعاطي او بالنسبة للمجتمع ونسيجه الاجتماعي واقتصاده عن طريق انخفاض انتاجيه قطاع من المجتمع، ومن اللافت للانتباه ان هذه الافه الخطيرة القاتلة بدأت تنتشر في العراق في السنوات الأخيرة لشكل لم يسبق له مثيل ، اذ اصبحت خطراً يهدد المجتمع العراقي وينذر بانهياره اذا لم يتم معالجه تلك المشكلة .

أهمية البحث

ان لكل ظاهرة أسباب واثار ونتائج ومن اجل معالجة أي ظاهرة سلبية في المجتمع لابد من معالجة الأسباب التي أدت الى حدوثها وليس معالجة النتائج فقط، ومن اكثر الظواهر السلبية التي ظهرت في المجتمع العراقي لاسيما بعد عام 2003 هو انتشار المخدرات بشكل كبير سواء صناعة او تجارة او بعد العراق ممر لعبور المخدرات الى الدول الأخرى، لذا تبرز هنا أهمية تسليط الضوء على التشريعات والقوانين العراقية التي تسعى الى الحد ومكافحة تلك

الظاهرة التي لما له من تأثير سلبي على المجتمع والامن الوطني، اذ يؤدي انتشار المخدرات الى زيادة معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي كما يؤدي الى تقليل إنتاجية العمل كما يعيق تنمية البلاد، لذا تعد مكافحة المخدرات ضرورة ملحة من اجل النهوض بالمجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

اهداف البحث

التعرف على ماهية المخدرات من حيث تعريفها وانوعها وكذلك التعرف على اهم الأسباب التي أدت الى انتشار المخدرات في العراق و ابرز تداعيات واثار انتشار تلك الظاهرة ، كما من اهداف البحث التعرف على ابرز التشريعات والقوانين العراقية التي وضعت لمعاقبة مدمن او مروج او صانع تلك الافة .

مشكلة البحث

ادى الانفلات الأمني والمشكلات السياسية والاقتصادية للعراق بعد عام 2003 الى انتشار ظاهرة المخدرات في العراق واثر بشكل كبير على جميع النواحي الاجتماعية واقتصادية والسياسية والأمنية، مما دفع الحكومة الى اتخاذ عدد من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "هناك علاقة تكاملية بين وجود تشريعات حازمة وسياسات صارمة وبين الحد من انتشار ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية " .

إشكالية البحث

ومن خلال تلك الفرضية تنطلق إشكالية رئيسة للبحث وهي" هل أسهمت القوانين والتشريعات العراقية في مكافحة ظاهرة المخدرات "، وتتفرع من هذا الإشكالية عدة أسئلة فرعية وهي :

1. ماهي المخدرات وماهي أنواعها ؟
2. ماهي الأسباب التي أدت الى انتشار المخدرات في العراق؟ وما هي الاثار المترتبة على انتشارها في العراق؟
3. ماهي السياسات التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة للحد من تلك الظاهرة؟

منهج البحث

يحاول البحث توظيف المنهج التحليلي في دراسة أسباب واثار المخدرات في العراق، والمنهج القانوني ومن خلال تسليط الضوء على ابرز التشريعات العراقية، وكذلك تم توظيف المنهج المسحي .

هيكلية البحث

بهدف الإحاطة الكاملة بالموضوع تم تقسيم البحث الى اربعة محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة، فالأول تناول تعريف المخدرات وانواعها، وتناول المحور الثاني أسباب انتشار ظاهرة المخدرات في العراق اما المحور الثالث فتطرق الى اثار المخدرات، بينما عالج المحور الرابع فكان الاستراتيجية الوطنية والتشريعات لمكافحة المخدرات.

المحور الأول: تعريف المخدرات وانواعها

المخدرات لغة مشتقه من الخِدر: وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت، والمخَدر والخَدَر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، والخادر: الكسلان، والخَدُر من الشراب والدواء: فتور يعتري الشاب ويضعفه[1].

اما المخدرات اصطلاحا، لم نجد تعريفا جامعاً يتفق عليه العلماء المتخصصون بحيث يوضح مفهوم المواد المخدرة بوضوح وجلاء وان هناك مجموعه من التعريف الاصطلاحية للمخدرات، فمن الناحية القانونية تم تعريف المخدرات بانها " مجموعه من المواد التي تسبب الادمان وتسمم الجهاز العصبي ويحضر تناولها او زراعتها او وصفها الا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل الا بواسطة من يرخص له ذلك[2].

اما تعريف المخدرات من الناحية النفسية بانها " كل ماده خام او مستحضر ذات تأثير منبه او مخدر تؤدي إذا استخدمت في غير الاغراض الطبية والصناعية الى حاله التعود والادمان الى الحاق الضرر بالفرد والمجتمع[3] .

اما من الناحية الطبية فتم تعريفها بانها " ماده تؤثر بحكم طبيعتها الكيمياوية في نفسيه الكائن الحي او وظيفته" [4].

اما لجنه المخدرات في الامم المتحدة فقد عرفت المخدرات بانها" اي ماده مخدره (خام او مستحضره) تحتوي على مواد منبهه او مسكنه يتم استخدامها لأغراض غير طبيه او صناعيه تؤدي بمن يتناولها الى حاله من التعود او الادمان تعاطيها مما يضر بالفرد جسدياً ونفسياً وتضر بالمجتمع على حد سواء[5] .

وحسب هذه التعريفات تعد المخدرات مواد تسبب الادمان وهي محضورة دولياً، وذلك نظراً للأضرار التي تلحقها بالفرد نفسياً وجسمياً والمجتمع من كافة النواحي، والمخدرات يجرم زراعها او انتاجها او المتاجرة بها او مستهلكها بطريقه غير مشروعة، ويعاقب عليها القانون، وهذه ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بدأ باتفاقيه شنغهاي 1909، اتفاقيه الافيون 1912، اتفاقيه جنيف 1925-1931، الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، اتفاقيه 1971، اتفاقيه 1988 .... الخ واكد عليه الهيئات والمنظمات الدولية والعربية على حد سواء.

ثانياً: انواع المخــدرات

يمكن تقسيم انواع المخدرات على النحو الاتي[6] :

1. المخدرات الطبيعية: وهي مواد تستخرج من النباتات مثل الحشيش، الافيون، ونبات شجره الكوكا، ونبات القات.
2. المخدرات المصنعة: وهي تستخلص من المخدرات الطبيعية ثم يجري عليها بعض العمليات الكيمياوية اليسيرة التي تجعلها في صوره اخرى مختلفة وذلك مثل المورفين، الهيروين، الكودايين، والكوكائين.
3. المخدرات التخليقية: وهي مواد لا ترجع الى أصل المخدرات الطبيعية او الى أصل المواد المصنعة وانما هي مواد تركب من عناصر كيميائية وتحدث في النفس التأثيرات التي تحدثها المخدرات الطبيعية، والمخدرات التخليقية تحاول بعض الدول صناعتها سراً، وذلك مثل المنومات، المسهرات، المهدئات، المهلوسات.
4. المخدرات الرقمية: وهي عبارة عن برامج على شبكة الانترنيت لتحميل أنواع من الموسيقى الصاخبة تحدث تاثيراً على الحالة المزاجية للمخي حاكي تأثير الماريجوانا والحشيش والكوكايين وأنواع أخرى من المخدرات[7].

المحور الثاني: اسباب انتشار ظاهره المخدرات في العراق

كان المجتمع العراقي قبل عام 2003 يشهد تعاطي بعض أنواع الحبوب المخدرة فقط بسبب كثرتها ورخص أسعارها وتوفرها في الصيدليات الا انه في الوقت ذاته لم يشهد العراق في تلك المدة وجود مخدرات صناعية مركبة مثل الكوكايين والهروين التي تنتشر في الدول المجاورة له [8]، الا انه وبعد عام 2003 اصبح العراق من الدول المصنعة لاصناف المخدرات باشكالها وانواعها المختلفة، كما اصبح العراق محطة عبور لتجارة المخدرات بحسب المكتب

العربي لشؤون المخدرات التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب ، اذ يعد العراق ترانزيت لنقل الهروين المنتج من أفغانستان وايران الى دول اوروبا والبحر المتوسط والخليج العربي[9].

وعليه لابد من معرفة اهم الاسباب التي تدفع الافراد الى تعاطي المخدرات ولاسيما بين فئة المراهقين والشباب ومن اهم تلك الاسباب

1. **الاسباب الفردية:** منها

- مرافقه اصحاب السوء، عامل الفضول والحاح الاصدقاء من اهم اسباب تجربه تعاطي المخدرات.
- الاكتئاب والتوتر والضغوطات النفسية: الاكتئاب من اهم اسباب المخدرات، فالضغوطات النفسية والحياة السريعة والمكلفة والمليئة بالتوتر تدفع الشخص الضعيف الى اللجوء الى اي طريقة للشعور بالراحة والسعادة والتحرر من الحزن والضغوطات حتى لو فتره مؤقتة وقصيرة.
- المشاكل الصحية: يهرب بعض المرضى من اصحاب الامراض الصعبة الى عالم المخدرات هرباً من الالم والمعاناة الجسدية والنفسية وحاله الياس التي يعيشها بسبب الضعف البدني او محدودية قدراتهم الجسدية او فقدان الامل بالشفاء.
- الكوارث الشخصية: يمر بعض الاشخاص بمشاكل كبيره تصنف ككوارث شخصيه يعجزون عن احتمالها او تقبلها او التعامل معها فيلجؤون الى تعاطي المخدرات لإيقاف عقولهم عن التفكير والهروب من مشاعر الحزن والالم والغضب.

2. **الاسباب الأسرية**

ومنها[10] :

- عدم وعي الأسرة بخطورة تعاطي المخدرات، وتقصير الأسرة في التحذير منها.
- وجود الخلافات العائلية والتفكك الاسري.
- انشغال الاب بأعمال كثيره خارج المنزل ولفترات طويلة.
- ارتباط الام بالعمل خارج المنزل ولفترات طويلة.
- ارتباط الام بالعمل خارج المنزل ولفترات طويلة.
- تعاطي الابوين او أحدهما للمخدرات او المواد المهدئة.

- قصور التربية الأسرية والدور التربوي الذي ينبغي تأديته في المنزل.
- عد قيام الأسرة بدور الرقيب المباشر على الابن وترك الحرية له كما يشاء والخروج من المنزل في اي وقت والعودة في اي وقت.
- تكاسل الأسرة في تأدية دورها نحو امر الابن بالموضبة على الصلاة في جماعه المسجد.

3. الاسباب الأمنية والقانونية

هناك العديم من الاسباب الأمنية والقانونية التي تدفع افراد المجتمع الى تعاطي المخدرات من أبرزها[11]:

تراجع دور المؤسسات الأمنية كان سببها وجيها لتفشي هذه الظاهرة في المجتمع، ولعل احد أسباب ذلك التراجع هو **الارهاب** ، **اذ** الارهاب من اخطر مظاهر العنف التي تهدد المنظومة القيمية للامن المجتمعي العراقي ، اذ شهد العراق بعد عام 2003 الكثير من العمليات الارهابية شملت مناطق عديدة واشكال مختلفة تمثلت بالقتل والخطف والتعذيب والتهجير والاغتصاب ولاسيما بين عامي 2006-2008 وكذلك بعد عام 2014،اذ احتل العراق ولعدة سنوات مرتبة الصدارة بالدول الاكثر تعرض للعمليات الارهابية حسب تقارير مؤشر الارهاب الدولي الصادر عن المعهد الاقتصاد والسلام في استراليا حسب الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يوضح تسلسل العراق ضمن الدول الاكثر تعرضاً للعمليات الارهابية

السنة	مرتبة العراق ضمن الدول
2013	1
2014	1
2015	1
2016	1
2017	1
2018	2
2019	2
2020	2

المصدر: تقارير معهد الاقتصاد والسلام ، متاح على الرابط الالكتروني

http//:www.economicsandpeace.org

- غياب السلطة الردعية سواء تعلق بالمتعاطين او المتاجرين بالمخدرات بسبب هشاشه المنظومة القانونية، وذلك لان العقوبات المفروضة على المتعاطين او المتاجرين بالمخدرات لم تفي الغرض.
- انتشار ظاهره الفساد الاداري كالرشوة والمحسوبية كانت العوامل التي ساعدت على تفشي هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع،

تسلسل العراق ضمن مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية	الدرجة	السنة
113 من اصل 113 دولة	2.2	2003
160 من اصل 162 دولة	1,9	2006
175 من اصل 178دولة	1,5	2010
170 من اصل 174 دولة	0.16	2014
162من اصل 180 دولة	0.20	2019

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية

ان كون العراق من الدول المتصدرة للفساد والذي يشمل الفساد المالي والإداري وما يتبعه من فساد بعض الأشخاص الذين يعملون على المنافذ الحدودية والمؤسسات الأمنية مما يسهل عملية دخول المخدرات وانتشارها .

- غياب الرقابة الفعلية للحدود ما مكن من تهريب المخدرات وانتشارها السريع في المجتمع، وهو ما توفر المادة المخدرة بأسعار ملائمه وهذا يعد من العوامل المؤدية الى اقبال الافراد عليها لاسيما إذا غابت الرقابة وتراجع دور المؤسسات الضابطة وكذلك المؤسسات العقابية، ويزداد الامر خطورة حينما يكون الافراد متفرغين تماماً اذ لا يزاولون اي نشاط اقتصادي او ثقافي ... يحول دون التفاتهم لمثل هذه الامور الخطيرة.

4. الاسباب الاقتصادية

هناك مجموعه من العوامل الاقتصادية التي تؤدي الى تعاطي وادمان المخدرات منها[12]:

- زيادة معدلات الفقر في العراق لاسيما بعد عام 2006 نصيب في انتشار ظاهرة المخدرات بفعل ما عاناه المجتمع من أزمات سياسية واقتصادية والتي لاتزال بعضها قائمة ، أدت الى انخفاض مستوى المعيشة للكثير من الاسر العراقية مع عدم قدرتها على اشباع حاجاتها الأساسية مما ولد حالة من الشعور بعدم الطمأنينة ، فضلاً عن الأثر الاجتماعي الذي يتركه هذا الامر والذي يدفع بالأشخاص الى تعاطي المخدرات. جدول رقم (1) مؤشرات الفقر في العراق للمدة من (2003-2022)

السنة	من يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان (%)	السنة	من يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان (%)
2003	%30	2013	%18.9
2004	%22.7	2014	%22.5
2005	%28	2015	%18.9
2006	%27	2016	%19.9
2007	%24.4	2017	%20.1
2008	%22	2018	%22.5
2009	%22.5	2019	%22.5
2010	%23	2020	%22.9
2011	%22	2021	%23.5
2012	%18.7	2022	%25

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للاحصاء .

- ازدياد متطلبات الحياة بصوره عامه والحاجة الى مستلزمات الحياة الضرورية وعدم توفر الدخل الكافي وارتفاع مستوى معيشة مما يثقل كاهل الأسرة والفرد مما تجعله عاجزاً اتجاهها، وهذا ما يدفعه الى تعاطي المخدرات كمحاوله منه للهروب من الواقع الاجتماعي المرير.
- البطالة وما تتركه ضغوط كبيره في مواجهه الحياة فضلاً عن قله فرص العمل وتوفير الفراغ لدى الشباب، ويبين الجدول رقم (2) نسبة البطالة في العراق .

لجدول رقم (2) نسبة البطالة في العراق من عام 2003 ولغاية 2019

السنة	نسبة البطالة	السنة	نسبة البطالة
2003	%28.10	2013	%12.00
2004	%26.80	2014	%10.6
2005	%17.97	2016-2015	%10.8
2006	%17.50	2017	%12
2007	%11.07	2018	%22.8
2008	%19.68	2019	%22
2009	-	2020	%13.8
2010	%15.02	2021	%16.23
2011	%8.00	2022	%16.5
2012	%11.09		

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى مؤشرات التشغيل والبطالة، الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط العراقية.

وبحسب إحصائيات المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ان الفئة العمرية الأكثر تعاطيا للمخدرات هي فئة الشباب وتحديداً (29-39) سنة بنسبة (40,9%) تليها فئة العمرية (18-29) وبنسبة (35.23) وكما مبين في الجدول رقم(3)

اقل من 18 سنة	%8.57
من 18 الى 29 سنة	%35.23
من 29-39 سنة	%40.95
40 سنة فاكثر	%15.23

المصدر: التقرير السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام 2018 ، المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ، ص78.

- ضعف الرقابة واليات مكافحه انتشار المواد المخدرة الشيء الذي يسهل من امكانيه الحصول عليها سواء بطرق مشروعه (الوصفات الطبية) او غير مشروعه كشرائها من

المولين، ويبين الجدول رقم (4)اكثر أنواع المخدرات في العراق انتشارا بحسب إحصاءات المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق لعام 2018.

كريستال	صفر واحد	الكبتاكون	حبوب وردي	حبوب مهدئة	قبرصي	حبوب اخرى
%37.3	%28.35	%7.46	%5.97	%2.98	%2.98	%14.92

- المصدر :التقرير السنوي عم حالة حقوق الانسان في العراق لعام 2018، المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق لعام 2018، ص89

5. الاسباب الإعلامية

لعبت وسائل الاعلام العالمية بصوره مباشره والمحلية بصوره غير مباشره دوراً مهما ومؤثراً في انتشار المخدرات بين الشباب، اذ ساهمت وسائل الاعلام في عرض صور مضلله للحقائق والمعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات، مما يساعد على تشويش ذهن المشاهد وعدم وضوح الحقيقة لديه، ولعل اهم هذه الصور ما يلي[13]:

- ان يعرض الفلم السينمائي او المسلسل التلفزيوني المخدرات كوسيله للاستثارة الجنسية او الحل الامثل للتخلص من الهموم والضغوطات النفسية.
- ان تعرض فكره او برنامج اعلامي يحتوي على معلومات غير كافيه او ناقصه عن المخدرات، مما يعطي انطباعاً خاطئاً او غير صحيح للمشاهد عن سوء استعمال المخدرات.

6. الاسباب الثقافية

وتتمثل في انتشار الثقافات الدخيلة على المجتمع التي من ضمن تعاليمها ضرورة تعاطي المخدرات ووجود اوقات فراغ كبيره لدى الشباب، فضلاً عن عدم وجود اماكن للأنشطة مثل الأندية ذات البرامج الهادفة لتفريغ الطاقة لديهم، مما يؤدي الى ضياعهم وتبديد الجهد والابداع لديهم ومن ثم ادمانهم على المخدرات لملء ذلك الفراغ [14].

المحور الثالث: اثار المخدرات

هناك العديد من الاثار التي تسببها المخدرات سواء بالنسبة للمجتمع ام بالنسبة للدولة ومن أبرز تلك الاثار هي:

اولاً: الاثار الأمنية

قد يهتز الكيان السياسي لاي دوله اذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل اقليمها، وثبت ان كثير من المناطق التي يتم زراعه المخدرات فيها انها لا تخضع لسلطات تلك الدول التي تقع ضمنها، اما لاعتبارات جغرافية او قبليه، وهناك روابط وثيقه بين الارهاب الدولي والاتجار غير المشروع في المخدرات من جانب اخر ، كما يهتز كيان الدولة السياسي اذا اضطرت الدولة الى الاستعانة بقوات مسلحه اجنبيه للحفاظ على كيانها، وقد حدت مثل هذا في احدى دول امريكيا اللاتينية، اذ توجد عصابات لزراعه الكوكا وانتاج مخدر الكوكايين وتهريبه الى الدول الاخرى، وهي عصابات عالية التنظيم ، ولديها اسلحه متقدمة ووسائل نقل حديثه حتى ان هذه العصابات وجدن بحوزتها قواعد عسكريه ومهابط طائرات ، وقد سيطرت هذه العصابات على مناطق زراعيه للكوكا والقنب ومنعت القوات الحك ومبه من دخولها الامر الذي دعا الى الاستعانة بقوات اجنبيه (قوات الجيش الامريكي)، فمهربو المخدرات والمتاجرون بها لا يؤمنون بدين او عقيده، ولا ينتمون الى وطن، وليس لديهم انشغال سوى التفكير في المكسب المادي غير المشروع من وراء الاتجار بالمخدرات فهم على استعداد لبيع انفسهم واسرهم واوطانهم وشعوبهم مقابل السماح لهم بالمرور بالمخدرات وتهريبها فيفشون الاسرار ويقدمون المعلومات للأعداء مما يجعل المتعاطي فريسه سهله للعدو ومخابراته، فالمخدرات أيا كان نوعها هي مواد ذات خطورة كبيره واضرارها المباشرة وغير المباشرة تشل المجتمع وتضر به وبأخلاقه واستقراره وامنه [15].

كما يؤدي انتشار المخدرات وتفشيها بين الافراد المجتمع الى اثار سياسية منها [16] :

1. انحراف بعض الموظفين القائمين بالخدمات العامة للعمل بتجاره المخدرات رغبه في الثراء السريع او من اجل الحصول على رشاوي لقاء سكوتهم على مرور المواد المخدرة.
2. يحاول العدو الحصول على اسرار الدول العسكرية عن طريق دفع المسؤولين للتعاطي واستخلاص المعلومات منهم.
3. قد يقوم العدو بنشر المخدرات من اجل اضعاف نفوس الشباب وجعلهم عاجزين عن العمل وتحطيم الروح المعنوية.

ثانياً: الاثار الاقتصادية

يترتب على تعاطي المخدرات اضرار كبيره سواء على المتعاطي واسرته او على المستوى الوطني ومن اهم تلك الاثار[17]:

-يعد تعاطي المخدرات والادمان عليها من اسباب الفقر والحاجة نتيجة هدر المتعاطي او المدمن للمال في شراء هذه السموم (المخدرات) ومنه يصبح عاله على المجتمع وعلى اقتصاده لا فردا فاعلا فيه، مما يضطر الامر في بعض الاحيان الى الافلاس والاتجاه نحو السرقة وغيرها من الجرائم الاخرى.

- قيمه الانفاق الذي يدفعه المتعاطون والمدمنون بالنقد الوطني ثمناً للحصول على المواد المخدرة بالأسواق المحلية، وهي عباره عن العملات الوطنية التي يقوم بتجميعها التجار والمهربون ثم يتولون تحويلها الى عملات اجنبيه بطريقه بطريقة غير مشروعه من الاسواق المحلية، مما يؤدي الى خفض قيمه العملة الوطنية مقارنة بأسعارها الحكومية المعلنة في مواجهه العملات الأجنبية وذلك يضر ضررا بالغاً بأسعار السلع الوطنية المصدرة للخارج ويؤثر على اسعار السلع الأجنبية المستوردة.

- يعد تعاطي المخدرات والادمان عليها من الاسباب ترك العمل او الطرد منه نتيجة الحالة النفسية والعقلية التي يصبح عليه المتعاطي او المدمن بعد تناوله للمخدرات، ومن ثم زيادة معدل البطالة في المجتمع.

- تقف جرائم المخدرات حائلاً امام برامج التنمية الاقتصادية الوطنية لاستنزافها العديد من القوى المادية والبشرية مثل:

- فاقد انتاجيه القوى البشرية المستهلكة للمواد المخدرة.
- فاقد القوى البشرية العاملة في حقل الاتجار غير مشروع للمواد المخدرة.
- فاقد القوى البشرية المتمثلة في الاشخاص المحكوم عليهم في قضايا المخدرات.
- فاقد الوسائل والادوات والمعدات المستخدمة في عمليات المكافحة.
- فاقد الوسائل والادوات المستخدمة في عمليات نقل وتهريب وتداول المواد المخدرة.
- فاقد انتاجيه الاراضي الزراعية المزروعة بالنباتات المخدرة.

ثالثاً: الاثار الاجتماعية

من اهم الاضرار الاجتماعية للمخدرات التي تلحق الضرر بالفرد والمجتمع ما يلي[18]:

- يميل متعاطي المخدرات غالباً الى العزلة ويبقى اسير نفسه ولاهم له سوى المخدر.
- يبتعد متعاطي المخدرات عن بيئته الاجتماعية السوية ورفاقه الطبيعيين، ويلجأ الى صداقات رفاق السوء من امثاله الذين يدمنون على تعاطي المواد المخدرة.

- يواجه متعاطي المخدرات نبذ المجتمع وكراهيته وتصبح النظرة اليه كانسان شاذ خارج عن اعراف المجتمع وتقاليده.
- يعيش افراد الأسرة التي ينتمي لها مدمن المخدرات وضعاً اجتماعياً مأساوياً يكتنفه الخجل والحياء والانعزالية، والتهرب من المواجهة مع الاهل والاقارب والاصدقاء والجيران.
- زيادة فرص انتشار جرائم الأسرة والتي تنتج عن المشاجرات الصاخبة بين مدمن المخدرات وافراد الأسرة.
- لجوء بعض الافراد الذين يقيمون في بلدان تنتشر فيها المخدرات بصوره وبائية طلباً للعلم او التجارة او السياحة الى نقل عاده تعاطي المخدرات وترويجها في اوساط مجتمعاتهم الأصلية عندما يعودون اليها بعد انزلاقهم في مهاوي الادمان وشاكله.

ووفيما يتعلق إحصاءات مجلس القضاء الأعلى في العراق فان عدد الموقوفين والمحكومين عن جريمة الاتجار وتعاطي المخدرات في العراق عدا إقليم كردستان يبين الجدول رقم (5) تلك الاعداد

المحافظة	تعاطي	تجارة
النجف	391	381
ديالى	41	43
صلاح الدين	15	8
واسط	54	15
البصرة	675	836
الديوانية	153	341
المثنى	39	32
ميسان	183	118
بابل	67	330
كركوك	50	لا يوجد
ذي قار	211	102
نينوى	6	13

بغداد	157	332
كربلاء	60	11
الانبار	25	19

– المصدر: المصدر :التقرير السنوي عم حالة حقوق الانسان في العراق لعام 2018، المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق لعام 2018، ص90.

المحور الرابع: الاستراتيجية الوطنية والتشريعات لمكافحة المخدرات في العراق

اتخذت الحكومات العراقية العديد من السياسات والتشريعات الوطنية لمكافحة ظاهرة وابرز تلك الإجراءات:

اولاً: القوانين والتشريعات العراقية

1. قانون العقوبات العراقي لسنة 1969

هناك بعض التشريعات التي تجرم المخدرات في العراق بعضها جاء ضمنياً ضمن قانون العقوبات والأخر جاء صريحاً، فحسب قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 لا يوجد نص صريح يجرم المخدرات والمثرات العقلية الا إشارة وبشكل عرضي، فهذه النصوص لم يكن المقصود منها مكافحة المخدرات وإنما جاءت النصوص لتنظيم أمور أخرى منها سريان قانون العقوبات إذ نصت المادة (13) على: في غير الأحوال ..... تسري أحكام هذا القانون على كل من وجد في العراق بعد ان ارتكب جريمة من الجرائم التالية: إذ نصت تخريب أو تعطيل وسائل المخابرات.... والإتجار بالنساء أو بالصغار أو بالرقيق أو المخدرات) ويلاحظ ان هذا النص أشار الى سريان قانون العقوبات العراقي على كل من دخل العراق بعد ارتكاب جريمة المتاجرة بالمخدرات ولم يبين في أي نص اخر العقوبة التي تفرض على مرتكبها.

2. قانون رقم (50) لسنة 2017

وبعد ازياد انتشار ظاهرة المخدرات سواء من حيث تعاطيها او التجارة بها في العراق لاسيما بعد عام 2003 شرعت السلطة التشريعية العراقية قانون خاص بمكافحة المخدرات وهو قانون رقم (50) لسنة 2017، ويتكون من ستة مواد كل مادة ، ونص القانون على تحديد المخدرات والمؤثرات العقلية وانواعها كما نص المادة الثالثة على انشاء الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ،ونصت المادة السادسة على انشاء المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.

3. الهيئات والجهات المعنية بتنفيذ سياسة مكافحة المخدرات

1. الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية : وهي تابعة لوزارة الصحة تتولى الهيئة ما يلي:

- وضع السياسة العامة لاستيراد اي نوع من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتصديرها ونقلها وانتاجها وصنعها وتحضيرها وتحليلها وزراعتها وتملكها وحيازتها واحرازها والاتجار بها وشراءها وبيعها وتسليمها وتسلمها ووصفها طبياً وصرفها صيدلانياً وإدخالها بأية طريقة او التوسط في اي من تلك العمليات للأغراض الطبية او الهلمية او الصناعية على ان يتم بموجب اجازة يصدرها وزير الصحة ، في اطار السياسة العامة للدولة.
- التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية وبين الجهات الرسمية العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المختصة في تلك الشؤون لتحقيق اهداف هذا القانون.
- وضع الاستيراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية واعداد الخطط والبرامج لتنفيذها في الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم من خلال لجان محلية تشكل في كل محافظة واقليم.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية وفق المنهج العلمي والاصلاحي والعلاجي للمدمنين.
- تحديد كمية المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يجوز استيرادها او تصديرها او نقلها او انتاجها او زراعتها سنوياً للأغراض العلمية والطبية.
- تنظيم الاحتفال الوطني السنوي باليوم العالمي لمكافحة المخدرات بهدف نشر التوعية العامة بمخاطر تعاطي المخدرات او الاتجار غير المشروع بها او سوء استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية.
- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مختلف مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسوء استعمالها واجراء مسابقة سنوية ومنح الفائزين فيها مكافاة مادية وتشجيعية وجوائز نقدية.

- اقتراح إنشاء وتطوير المؤسسات الصحية العراقية الخاصة بمعالجة المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية وتأمين احتياجاتها الاساسية من الملاكات المؤهلة لتلك المعالجة ومن الاجهزة والمعدات الضرورية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية او سوء استعمالها او دعمها مادياً ومعنوياً.
- التعاقد مع الخبرات الوطنية العراقية ذات المؤهلات العلمية والعملية للاستفادة منهم في اي مجال من المجالات التي تسهم في تحقيق اهداف هذا القانون.
- تشكيل لجان مختصة في اي شأن من شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.
- تشجيع الكوادر الطبية والاجتماعية للعمل في المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومعالجة المدمنين على المخدرات.

ب. المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية تابعة الى وزارة الداخلية تتولى ما يأتي:

- مكافحة الجرائم المعاقب عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيها.
- ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بشكل مخالف لاحكام هذا القانون.

.- التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ومع نظيراته في الدول الاخرى ومع الهيئات الدولية والاقليمية المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ومع المنظمة الدولية الجنائية (الانتربول) فيما يخص ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وفق السياقات والضوابط القانونية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الحكومية المعنية في مكافحة المخدرات الا انه لازالت ظاهرة انتشار المخدرات في تزايد ، وهذا وان دل على شي يدل على ان الجهات المعنية لا تقوم بمعالجة الأسباب التي أدت الى انتشارها كالفقر والفساد وتوفير فرص عمل للشباب والعمل على تحسين المستوى المعاشي للأسر الفقيرة التي يكثر انتشار المخدرات وانما تعمل على معالجة النتائج من تلك الظاهرة ، وانه ما لم يتم تجفيف الروافد التي تؤدي الى الحد من تلك الظاهرة فتبقى السياسات الحكومية مجرد إجراءات روتينية وحبر على ورق .

الخاتمة:

ان المخدرات هي قضية الماضي والحاضر والمستقبل التي أصبحت من الجرائم التي لها بداية وليس لها نهاية اذ تؤثر على الصحة العامة لافراد المجتمع مما يستوجب وضع سياسات حكومية لمواجهة تلك الظاهرة التي انتشرت في المجتمع العراقي بشكل كبير، اذ أضحت ظاهرة الإدمان على المخدرات وانتشارها وتعاطيها في العراق تشكل خطراً يوازي خطر الإرهاب على حقوق الانسان ،منها تشريع قوانين لمكافحة هذا الظاهرة ومنها انشاء مؤسسات ومراكز حكومية للوقاية من هذه الظاهرة ومنع انتشارها ومعالجة متعاطيها .

ومن اجل معالجة تلك الافة المخدرات في المجتمع ولتوعيه الجيل الشاب عن مخاطرها لابد من وضع خطه عمل للحد من تلك الظاهرة وبالتعاون ما بين المؤسسات المسؤولة عن ظاهرة المخدرات متمثلة بوزارة الداخلية وبين وزاره الصحة والتربية والتعليم والثقافة والاوقاف وبناءً على نتائج الدراسة توصي بما يلي:

- العمل على تدريب كوادر المؤسسات الأمنية المسؤولة على مكافحة المخدرات وارسالهم الى دول لديها سجل طويل لمكافحة المخدرات كون الجماعات المختصة بتهريب المخدرات تقوم باتباع أساليب وطرق حديثة ومبتكرة لتوزيع وبيع المخدرات بين افراد المجتمع.
- حث الجهات المعنية بصدار بطاقة فحص للفئات العمرية الأكثر تعرضاً للمخدرات سواء عند التقديم للدراسات او للزواج (كفصح الايدز) ليتنسى للجهات الرسمية الوقوف على واقع الاعداد في هذه الفئات العمرية من الشباب من المتعاطين منهم .
- يبرز دور وزاره الثقافة بالتعاون مع وزاره التربية والتعليم عن طريق عمل ندوات في المدارس والجامعات تبرز مخاطر المخدرات والتحذير منها.
- الاستعانة بالتقنيات الحديثة وأنظمة المراقبة على المنفذ الحدودية .
- قيام وزاره الصحة بعمل فحص سنوي للطلاب خوفاً من تفشي هذه الافه بينهم.، ومراقبة والمذاخر والصيدليات ومنع صرف الادوية التي تحتوي على نسبة كبيرة من المخدر الا بوصفة طبية .
- انشاء مراكز لمعالجه حالات الادمان من المخدرات وتثقيف الاسر بضرورة ارسال ابنائهم المدمنين الى تلك المراكز من اجل المعالجة.

- العمل على توفير فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل لسد اوقات الفراغ لديهم واشغالهم بالإنتاجية التي تمنعهم من الاتجاه نحو المخدرات.
- ضرورة تكاتف جهود الجميع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والافراد في مكافحه ظاهره تعاطي المخدرات لتأثيرها السلبي على جميع نواحي الحياة للجميع.
- ضرورة اجراء تعديلات على القوانين والتشريعات العراقية بما يتلائم وتطور هذه الظاهرة فالقانون لم يعالج مشكلة المخدرات الرقمية ، فلا بد من تعديل للقوانين بما يمنع انتشار أنواع جديدة من المخدرات.

الهوامش:

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، ص232.

2 هاني عبد القادر عمارة، السموم والمخدرات بين العلم والخيال، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن ،2009، ص18.

3 مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم للكتب والنشر والتوزيع، الرياض،2000، ص174.

4 نصر الدين مبروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، دار ظاهري، الجزائر، 2007، ص18.

5 عبد الباقي عجيلات، مخاطر المخدرات، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعه محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر، 2018، ص9.

6 صالح غانم السدلان، المخدرات والعقاقير النفسية، دار البصيرة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 1994، ص9-10.

7حسين محمد بيرمي ، المخدرات الرقمية الالكترونية دراسة فقهية مقارنة ،ط1،مكتبة الوفاء القانونية،القاهرة،2021، ص23-24.

8احمد عبد العزيز ، تحولات جرائم المخدرات في العراق مابعد عام 2003، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 51، بغداد،2021، ص431.

9حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 21، بغداد، ص261-262..

10 نور الدين ابو لحيه، مصدر سبق ذكره، ص48.

11 عبد الباقي عجليلات، مصدر سبق ذكره،ص70.

12 مخاطر تعاطي المخدرات، على المواقع الالكتروني www.cte.univ-setif.dz

13 نور الدين ابو لحيه، المخدرات والمجتمع، مذكره، كليه العلوم الإسلامية، جامعه بأتنه، الجزائر، 2019، ص45

14 لخضر معاشو، تعاطي المخدرات: الاسباب والاثار وطرق الوقاية والعلاج منها، جامعه ظاهري، الجزائر، 2016.

15 عبد الرزاق عبد الله الجبوري، تعاطي المخدرات لدى الاحداث: الاسباب والمعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الآداب، جامعة بغداد، 2007.ص84-85.

16 مصباح ابو غراره، المخدرات، مطابع العدل، طرابلس، 1990، ص61.

17محمد عباس منصور، العمليات السرية في مجال مكافحه المخدرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ،1993، ص28-29.

18 صالح السعد، المخدرات: اضرارها واسباب انتشارها، المكتبة الوطنية، عمان،1997.

المصادر

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع.
2. احمد عبد العزيز ، تحولات جرائم المخدرات في العراق مابعد عام 2003، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 51، بغداد،2021.
3. حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 21، بغداد.
4. حسين محمد بيرمي ، المخدرات الرقمية الالكترونية دراسة فقهية مقارنة ،ط1،مكتبة الوفاء القانونية،القاهرة،2021.
5. هاني عبد القادر عمارة، السموم والمخدرات بين العلم والخيال، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن ،2009.
6. مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم للكتب والنشر والتوزيع، الرياض،2000.
7. نصر الدين مبروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، دار ظاهري، الجزائر، 2007.
8. عبد الباقي عجيلات، مخاطر المخدرات، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعه محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر، 2018.
9. صالح غانم السدلان، المخدرات والعقاقير النفسية، دار البصيرة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 1994.
10. مخاطر تعاطي المخدرات، على المواقع الالكتروني www.cte.univ-setif.dz

11. نور الدين ابو لحيه، المخدرات والمجتمع، مذكره، كليه العلوم الإسلامية، جامعه بأتنه، الجزائر، 2019.
12. لخضر معاشو، تعاطي المخدرات: الاسباب والاثار وطرق الوقاية والعلاج منها، جامعه ظاهري، الجزائر، 2016.
13. عبد الرزاق عبد الله الجبوري، تعاطي المخدرات لدى الاحداث: الاسباب والمعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كليه الآداب، 2007.
14. مصباح ابو غراره، المخدرات، مطابع العدل، طرابلس، 1990.
15. محمد عباس منصور، العمليات السرية في مجال مكافحه المخدرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ،1993، ص28-29.
16. صالح السعد، المخدرات: اضرارها واسباب انتشارها، المكتبة الوطنية، عمان،1997.

مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(3)

Government political to confront the drug phenomenon in Iraq

Dr. warqaa Muhammed Raheem
Center of strategic and relation statues
University of Baghdad
Warqaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Legislation, drugs. Iraq

Summary:

The fight against drugs in Iraq is one of the important issues facing the government and society in general. Although Iraq was among the countries free of the phenomenon of drug spread, it has become at the forefront of the Arab countries in terms of drug abuse and trafficking due to the security, political and economic conditions it has experienced. Iraq, especially after 2003, drug use and trade affect societal, economic, political and security stability, and this problem requires effective intervention by the concerned authorities to limit the phenomenon of its spread in Iraqi society.